التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

النظام العربي والإقليمي:

اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

النظام العربي والإقليمي:

اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الورود ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

المقدّمة / عبد الحليم فضل الله 7

المدخل / حسام مطر 11

جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي 19

جمال واكيم

مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم 31

ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟ 33

سعد محيو

العراق وثمن الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين 47

«العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل 55

محمد عبدالقادر خليل

رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية/النائب محمد رعد 74

أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن 77

فيصل جلول

المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط 89

أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟ 103

منير شفيق

العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليميّ 113

موديبو دانيون

بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية 123

جـابر القفصي

الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور 148

روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي 153
وسيم قلعجية
روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف»/ يوست هلترمان 166

«مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة 171
رضوان جمول

صعود تنظيم داعش وانحداره مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية 181
خالد عايد
هل فشل الإسلام السياسي حقا؟ /راشد الغنوشي 197

الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة 201
علي الرجال
المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي/ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق 217

ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشىء 223

المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار 225
السيد إبراهيم أمين السيد

التحولات في الشرق الأوسط 229
عدنان منصور

مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحذر الشديد 235
جورج قرم

تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا 239
ديغانغ صان
مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله 241

في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط:التحولات والإشارات والتنبيهات 247
عقيل سعيد محفوض

العصر الروسي في الشرق الأوسط؟! 251
مصطفى اللباد

تحوّلات في الجغرافيا السياسية الإقليمية 255
قاسم عز الدين

«مبادرة الحزام والطريق»
أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة

رضوان جمول
خبير وكاتب اقتصادي

مقدمة:

بعد عقود طويلة من الانطواء والانكفاء نحو الداخل لأسباب متعددة، بعضها يتعلق بالثقافة المحلية وأغلبها الانشغال بتأمين المعيشة لما يقرب من خمس سكان العالم. وبعدما حققت الصين قفزة اقتصادية وتكنولوجية متميزة، بالانتقال خلال فترة وجيزة نسبياً لا تتعدى الثلاثين سنة من دولة زراعية فقيرة ومنعزلة إلى ثاني أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية متصدرة بذلك قائمة التجارة الخارجية الدولية بالبضائع مما مكنّها من تكوين احتياطي هائل بالعملات الأجنبية بلغ 5940 مليار دولار حتى نهاية عام 2013. بعد ذلك باتت الصين اليوم تشكل قاطرة للاقتصاد العالمي، في مشهد يملي عليها حسابات اقتصادية وسياسية وأمنية خارجية مختلفة تماماً. ولذلك، تبدو الصين بخلاف تاريخها السابق عازمة على القيام بدور قيادي على الصعيد العالمي كقطب فاعل في السياسة الدولية، ولكن بحذر شديد خشية الاصطدام بمصالح القطبين الأميركي والروسي.

وفي هذا الإطار نجد أن هذه الدولة الكبرى النامية تحرص منذ العام 2013 على طرح نفسها كجسر يصل بين الدول المتقدمة المالكة لمفاتيح التكنولوجيا العالية والدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، من خلال الترويج لمبادرتها الجديدة تحت عنوان «مبادرة الحزام والطريق». فضلاً عن الاستعداد لتلبية متطلبات انخراط الدول النامية في كل من آسيا وأفريقيا وأوروبا في هذه المبادرة، لناحية تمويل الاستثمارات في البنى التحتية، وخصوصاً شبكات المواصلات البرية والبحرية، والاتصالات وتطوير الصناعات وتوسيع الأسواق وتمويل المشروعات المحلية الواعدة والبرامج الثقافية والعلمية المشتركة.

وإذا كانت غالبية الدول المعنية قد قرأت المبادرة جيداً وتبدو مهتمة لا بل متحمسة للسير بها باعتبارها عرضاً تنموياً صينياً مغرياً، إلا أن دولاً أخرى تبدو إما متوجسة من هذه المبادرة وتنظر إليها بوصفها محاولة للتوسع غرباً على حساب مصالحها كالدول الغربية عموماً والولايات المتحدة تحديداً، أو أنها تتعاطى معها بخفة ولا مبالاة، كحال الدولة اللبنانية على سبيل المثال لا الحصر.

وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من محاولة دراسة تموضع دول الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية الصينية الجديدة، بالإضافة إلى أهمية دور هذه الدول كعامل حيوي في إنجاحها أو فشلها. وهي محاولة تخدم في النهاية جهود دول المنطقة الرامية لدراسة المبادرة بعناية كي تحدد بنفسها الفرص والتحديات التي قد تواجهها في المستقبل المنظور.

باتت الصين اليوم تشكل قاطرة للاقتصاد العالمي

أولاً: مضمون مبادرة «الحزام والطريق»:

تحوّلت مبادرة «الحزام والطريق» One Built One Road)) منذ إعلانها من قبل الرئيس الصيني الجديد "تشي جينغ بينغ" (Xi Jing Ping) إبان تسلمه مهامه فعلياً في ربيع العام 2013 إلى علامة فارقة في السياسة الخارجية للصين. لترسم بذلك مساراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً وحاسماً بالنسبة للدولة الصينية من شأنه في حال نجاحه إحداث تحوّل عميق في طبيعة نموذج التنمية الصيني.

وتعتبر "مبادرة الحزام والطريق" في الواقع خلاصة مبادرتين استراتيجيتين صينيتين، هما:

- "طريق الحرير الحزام الاقتصادي" (The Silk Road Economic Built). وترمي إلى إحياء حزام اقتصادي بري مواز لطريق الحرير التاريخي. وهي تشمل بشكل خاص دول شمال ووسط وغرب آسيا وصولاً حتى ألمانيا ووسط أوروبا.

- "مبادرة القرن الواحد والعشرين البحرية" (The 21st Century Maritime Silk Road). تعتمد هذه المبادرة على موانئ الدول الواقعة على طول حزام بحري يمتد من بحر الصين ودول جنوب آسيا وصولاً حتى موانئ دول الخليج ومصر واليونان وشرق أفريقيا مروراً بالدول المطلة على المحيط الهندي والتي يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "ممرات البهارات".

تطرح هذه المبادرة الصينية مروحة واسعة جداً من مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والتنموي والعلمي والثقافي بين الصين وبقية دول آسيا وأفريقيا وأوروبا، مع ما تتطلبه من سلسلة ضخمة للغاية من الاستثمارات في البنى التحتية، وخصوصاً الموانئ والمطارات وشبكات النقل البري والاتصالات، بالإضافة إلى الأنشطة في مجال تعزيز العلاقات الدولية وتنسيق السياسات وتسوية المدفوعات وتطوير آليات التعاون والبرامج العلمية والتشريعات والنظم لما يزيد عن 60 دولة في القارات الثلاث المذكورة، تضم في مجموعها حوالي 4,4 مليار نسمة، أي ما نسبته ٪63 من سكان العالم يشكلون ٪29 من الناتج الإجمالي العالمي وما يقارب ٪26 من الشركاء التجاريين للصين.

من أجل فهم أفضل لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمبادرة الصينية الجديدة لا بد من الوقوف على التطلعات الحقيقية لهذه المبادرة. فالقيادة الصينية غالباً ما تنطلق في سعيها ترويج هذه المبادرة من واقع التفاوت القائم في مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف الدول المعنية، مصنفة إياها ضمن مجموعات ثلاث على الشكل التالي:

- العالم المتقدم الذي يمتلك مفاتيح التكنولوجيا والتجهيز، ولكنه يواجه طلباً محدوداً نسبياً لغلاء أسعار منتجاته من جهة وضعف القدرة الشرائية للدول النامية من جهة أخرى.

- دول نامية تمتلك موارد طبيعية غنية ويداً عاملة قليلة

التكلفة، إلا أنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتطوير بناها التحتية وتوفير التجهيزات.

- الصين بوصفها أكبر دولة نامية وثاني أكبر اقتصاد في العالم بإمكانها أن تشكل الجسر الذي يربط بين الطرفين، لما تمتلكه من قدرات تصنيعية وهندسية ذات كلفة أقل نسبياً من الغرب. كما أنها تمتلك احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية.

واستناداً إلى هذا الواقع تطرح الصين التعاون بين هذه المجموعات الثلاث على قاعدة رابح- رابح وصولاً إلى تحقيق نمو مستدام لمجمل الاقتصاد العالمي. مؤكدة بصورة متكررة على جملة من الأهداف المعلنة مثل: تعزيز التعاون الاقتصادي، تحسين المواصلات، تطوير التجارة والاستثمار، تسهيل تحويل العملات، ودعم التبادل بين الشعوب.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الصورة لا تعكس تماماً الأهداف البعيدة والكاملة للمبادرة فيما خص منطقة الشرق الأوسط. فالاقتصاد الصيني بعدما فقد خلال السنوات القليلة الماضية بعضاً من زخم النمو فضلاً عن قدراته التنافسية، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية والبيئية العالية لهذا النمط من النمو وضع المسؤولين الصينيين أمام تحد جدي فرض عليهم، على الأقل من أجل الاحتفاظ بالمكاسب الاقتصادية وترميم صورة الصين وموقعها العالمي، اتخاذ رزمة عريضة من الإصلاحات والمبادرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، يصعب تحقيقها من دون السعي للاندماج بشكل أوسع في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك دول الجوار ضمن ما يسمى «ديبلوماسية الجوار».

وهنا تأتي أهمية منطقة الشرق الأوسط، أولاً كمصدر رئيسي للطاقة الضرورية في المحافظة على ديمومة واستقرار عجلة الاقتصاد الصيني الذي يعتمد على النفط المستورد بنسبة تصل إلى 75 ٪، علماً أن ما بين 46٪ إلى 52٪ من واردات النفط الصينية مصدرها منطقة الشرق الأوسط. وثانياً فرص الاستثمار الهائلة، خصوصاً في مجالات الصناعة النفطية ومشاريع البنية التحتية التي تتطلع لتنفيذها الشركات الصينية الضخمة في دول المنطقة. وثالثاً على سبيل البيان لا الحصر حاجة الصين الشديدة إلى الغاز الطبيعي المسال كبديل نظيف للطاقة للحد من الكلفة البيئية المرتفعة لاستخدام الفحم بكثافة في الصناعات الثقيلة. وقد زاد من أهمية المنطقة بالنسبة للصين تحديداً على هذا الصعيد الغاز الطبيعي المكتشف حديثاً في المنطقة باحتياطيات ضخمة في دول مثل سوريا ولبنان ومصر وفلسطين المحتلة.

تطرح هذه المبادرة الصينية مروحة واسعة جداً من مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والتنموي والعلمي والثقافي

ولذلك، فإن القيادة الصينية ومهندسو «مبادرة الحزام والطريق» بطبيعة الحال يدركون جيداً أن ضمان الملاحة البحرية وكذلك خطوط المواصلات بين شرق أفريقيا وشمالها والشرق الأوسط من جهة وشرق آسيا، بما فيها الصين مروراً عبر المحيط الهندي من جهة أخرى ، يعتبر مسألة حيوية لاستمرار تدفق موارد الطاقة وبقية الموارد الطبيعية. الأمر الذي يفسر تخوّف الصين من نشوء النزاعات في هذه المناطق، فضلاً عن حرصها على ترسيخ أسس ومبادىء للتعاون بين الدول المعنية، ويبدو أن «مبادرة الحزام والطريق» باتت تشكل الإطار المناسب لهذه الغاية.

ثانياً: غرب آسيا كرأس جسر اقتصادي - سياسي

استمر التردد وعدم الوضوح إزاء منطقة الشرق الأوسط علامة فارقة تطبع السياسة الخارجية للصين حتى السنوات القليلة الماضية، وسط تضارب في آراء المفكرين والديبلوماسيين الصينيين في الدوائر الأكاديمية والديبلوماسية، ما بين اتجاه لا يرى فائدة أو حتى إمكانية للتورط في منطقة مضطربة لا تملك الصين الإمكانيات والنفوذ الكافيين للتأثير فيها ومجاراة النفوذ الأميركي على هذا الصعيد، حيث تملك الإدارة الأميركية علاقات استراتيجية وديبلوماسية راسخة مع غالبية حكومات المنطقة. الأمر الذي يمنح الولايات المتحدة الأميركية الإمكانيات اللوجستية ليس للتأثير في هذه المنطقة وحسب، بل للتحكم في اتجاهات النمو الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على نفط المنطقة كمحرك رئيسي لعجلة الاقتصاد.

أما الاتجاه الآخر فإنه ينطلق من إشكالية الطاقة نفسها لبلورة طروحات تدعو الصين لبناء ديبلوماسية نشطة جديدة، تتجاوز حدودها التقليدية ضمن الهند الصينية وجنوب شرق آسيا للاهتمام بالتطورات الآخذة بالتدحرج في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وسيطرة التنظيمات المتطرفة مؤخراً على أجزاء من سوريا والعراق وليبيا ومصر وتونس، وبما يتناسب مع موقع الصين الطبيعي وقدراتها البشرية والمالية والاقتصادية والعلمية من جهة، ولتلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي من جهة أخرى.[1] ولذلك فإن القيادة الصينية الحالية بإعلانها «مبادرة الحزام والطريق» في ربيع العام 2013 تكون قد حزمت أمرها لمصلحة تبني التوجه الثاني، حاسمة خياراتها بالتوجه غرباً.

وبحسب الطروحات الأخيرة فإن الصين لا يمكنها أن تبقى بمنأى عن تأثيرات عملية إعادة التشكيل الجيو سياسية (Geopolitics) الجارية حالياً في أوراسيا، مستحضرة حقيقة أن الصين هي مستورد صاف للنفط. فرغم محاولاتها للاعتماد على مصادر طاقة بديلة كالفحم والطاقة النووية، فضلاً عن تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن الشرق الأوسط، وبشكل خاص عبر تكثيف الاستثمارات الصينية في البلدان الإفريقية، إلا أن حاجاتها المتزايدة للنفط تجعلها بحاجة متزايدة لنفط الشرق الأوسط على الأقل لعقود مقبلة. مما يحتّم عليها الحفاظ على بيئة آمنة اقتصادياً وسياسياً بالتعاون مع القوى الغربية المتواجدة في المنطقة كخيار أنسب، وذلك تمهيداً للمشاركة في الاستثمارات الضخمة التي تشهدها المنطقة على صعيد إقامة البنى التحتية لاستخراج ونقل ثروات الغاز والبترول الموجودة والمكتشفة حديثاً، وخصوصاً في دول وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج كالسعودية وإيران وقطر والإمارات، ومؤخراً لبنان وسوريا وقبرص وفلسطين المحتلة، بالإضافة إلى مصر في شمال أفريقيا.

وليس مبالغاً فيه القول إن ''مبادرة الحزام والطريق'' باتت تطبع مختلف توجهات السياسة الخارجية للصين، لا بل تعتبر في الواقع إيذاناً بدور صيني أكبر على الصعيد العالمي وبعلاقات من نوع آخر مع دول منطقة الشرق الأوسط، تقوم على اتفاقيات ثنائية تخدم المبادرة، بدلاً من

1 – Zhang Xiaodong, Kanstantin Antipov, Aspects of the ''Evolution of China's Middle East Policy'', Institute of Far Eastern Studies, 2014

أشكال التعاون التقليدية بدون أفق استراتيجي، والتي ثبت عدم جدواها للصين بحسب العديد من الخبراء المؤثرين في السياسات الخارجية والديبلوماسية الصينية.[2]

لقد بات الصينيون ينظرون إلى غرب آسيا بوصفه المنفذ ومنصة الانطلاق الضرورية لتحوّل الصين إلى قوة عالمية. وبهذا الشأن يعلق أحد الخبراء الصينيين بالقول: «إن إعادة انبعاث الصين الكبرى تعتمد إلى حد بعيد على منطقة غرب آسيا وأفريقيا.. وفي المستقبل ستكون هذه المنطقة بالتأكيد أكثر أهمية كشريك ضروري في عملية تنمية الصين»[3]. ولذلك نجد أن وزير الخارجية الصيني نفسه لا يرى أية إمكانية للتراجع في المنطقة حيث « الصين ناشطة ليس في الإطار الاقتصادي وحسب، لكنها مستعدة أيضاً لتطوير التعاون في الحقول العسكرية والسياسية والأمنية، خصوصاً مع العالم العربي»[4].

ثالثاً: الصين والعالم العربي: قاعدة ٣+٢+١

تبدو الصين راغبة فعلاً ببناء أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والثقافية مع جميع الدول العربية. وهو ما عكسته الوثيقة السياسية الخاصة بالعلاقات المنشودة بين الصين والدول العربية، الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني 2016 تحت عنوان «ورقة السياسة الصينية-العربية» (China Arab Policy Paper)[5]، أي قبل أيام معدودة من زيارة الرئيس الصيني شي جينغ بينغ لبعض دول المنطقة (تحديداً السعودية وإيران ومصر كما أشرنا سابقاً). وهذه الوثيقة تستند إلى قاعدة يسميها الصينيون «قاعدة 3+2+1» تحدد مجالات التعاون بين الصين من جهة والشرق الأوسط عموماً، والدول العربية خصوصاً وذلك على الشكل التالي:

1) التعاون في مجال الطاقة كمحور أساسي.
2) البنى التحتية، التجارة والاستثمارات.
3) حقول التكنولوجيا العالية كالفضاء والطاقة النظيفة.

وبالإجمال تتألف هذه الوثيقة من خمسة أجزاء تتضمن مبادىء عامة حول تعزيز التعاون الشامل والتنمية المشتركة وإقامة علاقات مبنية على الاحترام المتبادل ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبالطبع الاستفادة من مزايا وإمكانيات الطرفين في بناء «مبادرة الحزام والطريق»، إلى جانب تأكيد التواصل والتشاور أيضاً على مستوى الحكومات والأحزاب والتنسيق في القضايا الدولية وصيانة السلم والأمن الدوليين. وكذلك تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري والزراعة والسياحة ومشاريع البنية التحتية والقضايا المالية والتعليم والعلوم وحماية البيئة بين المراكز الفكرية والثقافية والإعلامية.

غير أن اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً يتعدى الشأن الاقتصادي ليطال الموضوعين السياسي والثقافي.

ففي الموضوع السياسي، بقيت الديبلوماسية الصينية حتى وقت قريب جداً تعاني من فراغ كبير حيال قضايا منطقة

2 – Kanstantin Antipov, Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy, Institute of Far Eastern Studies, 2014
3 – Ibid
4 – Ibid
5 – China Arab Policy Paper, Foreign Ministry of Popular Republic of China, January 2016. www.fmprc.gov.cn

الشرق الأوسط وتعقيداتها. حتى أن المسؤولين الصينيين أنفسهم يعترفون بافتقادهم للخبراء والكوادر المتخصصين بقضايا المنطقة وتاريخها وأوضاعها وتركيبتها السياسية والاجتماعية والثقافية. مما يشكل حائلاً دون التعاطي بكفاءة مع شؤون المنطقة ويتسبب في ارتكاب أخطاء استراتيجية قاتلة، تجلت بشكل صارخ خلال التعاطي مع الأزمة الليبية وثورة الشعب المصري على نظام مبارك، وذلك على سبيل البيان لا الحصر.

"مبادرة الحزام والطريق" باتت تطبع مختلف توجهات السياسة الخارجية للصين

وبمعزل عن أسباب الفراغ المشار إليه فقد انعكس هذا الواقع غياباً لاستراتيجية صينية متكاملة وواضحة تجاه المنطقة، بحيث بقيت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق اللاعبين الرئيسيين فيها. وقد بقي هذا الغياب مستمراً حتى العام 2013 حين تسلم الرئيس الصيني الجديد شي جينغ بينغ مهامه. لترتسم بذلك معالم استراتيجية صينية جديدة تجاه المنطقة، من عناوينها «مبادرة الحزام والطريق».

أما في الموضوع الثقافي فيبدو واضحاً وجود رغبة صينية شديدة للتوسع في فهم الديانات والأعراق الأخرى، بما في ذلك العناصر الثقافية المؤثرة في سلوكياتها وطريقة تفكيرها، وصولاً للاهتداء إلى الطريقة المثلى في التعاطي معها، بما في ذلك الإسلام بوصفه المكون الثقافي الجوهري لمعتقدات الشعوب العربية.

والواقع أن هذه الرغبة الصينية لا تعني بالضرورة اهتماماً معرفياً حقيقياً على سبيل استلهام المعتقد والتجربة. فالأديان على اختلافها لا وجود لها أصلاً في الحياة اليومية للصينيين. لا بل أن المتدينين عموماً كانوا طوال عقود ماضية عرضة للاضطهاد من قبل السلطات الصينية السابقة. فضلاً عن حرص غالبية الصينيين باختلاف مراتبهم على تجنب إظهار أية ميول دينية في حال كانوا مؤمنين حقاً، ربما خوفاً من ردة فعل سلطات الحزب الشيوعي الحاكم.

ومن الدوافع التي يمكن أن تفسر الرغبة الصينية المشار إليها وجود أقلية مسلمة مكونة من عشر قوميات غرب الصين، بعضها في مقاطعة نينغشيا وبعضها الآخر والأهم في مقاطعة شينجيانغ الاستراتيجية[6] عند الحدود المشتركة مع كل من باكستان وأفغانستان وقيرغيزيا وكازاخستان. ويسود التوتر وعدم الثقة إلى حد الصدام المسلح العلاقة بين الحكومة الصينية والأقلية الإيغورية ذات الأصول التركية، خصوصاً مع تغلغل تنظيمات متطرفة تحمل فكراً وهابياً متشدداً من دول مثل أوزبكستان وأفغانستان. وإن كانت السلطات الصينية الحالية تعمل على إعادة تصويب العلاقة بالأقليات المسلمة عموماً، وتحويلها إلى جسر عبور نحو علاقات اقتصادية وطيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً والدول العربية عموماً، (تعتبر عملية إعادة تأهيل مدينة ينتشوان عاصمة مقاطعة نينغشيا التي تقطنها أقلية الإيغور المسلمة مثال على ذلك. حيث تطمح الحكومة الصينية إلى تحويل هذه المدينة إلى قبلة للسياح المسلمين عموماً والعرب خصوصاً. وتشهد المدينة معرضاً دورياً مشتركاً يعقد مرة كل سنتين تحت عنوان «معرض الصين والدول العربية» لتشجيع التبادل

6 – تمثل هذه المقاطعة نحو سدس مساحة الصين، وتحتوي ما يقارب ربع ثروات البلاد النفطية. كما تعتبر ممراً برياً لا غنى عنه لمرور الأنابيب التي تنقل النفط والغاز من دول آسيا الوسطى نحو المراكز الصناعية في وسط البلاد وشرقها . بالإضافة إلى وجود المنشآت النووية الصينية في هذه المقاطعة.

التجاري بين الطرفين، علماً أن الصين تعتبر الشريك التجاري الثاني للدول العربية).

وقد أطلق الرئيس الصيني تشي جينغ بينغ في خطابه أمام جامعة الدول العربية في القاهرة، على هامش زيارته لمصر مطلع العام 2016، وتحت عنوان «العمل معاً لمستقبل مشرق في العلاقات الصينية– العربية»[7] مجموعة من المواقف اللافتة، أبرزها ما يلي:

– دعوة دول الشرق الأوسط إلى بناء التوافق عبر الحوار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة الطويلة الأمد بما يمنحها منفذاً مستقلاً إلى السلام والرفاهية بعيداً عن العنف والإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة.

– الإعلان عن تقديم 280 مليون يوان–RMB– أي حوالي 45 مليون دولار، كمساعدات إنسانية للفلسطينيين والسوريين والأردنيين واليمنيين والليبيين.

–تقديم حزمة مساعدات مالية مخصصة لمشاريع اقتصادية، تضم 20 مليار دولار كصناديق استثمارية مشتركة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، و35 مليار دولار مخصصة لبرامج تجارية وقروض ميسرة.

– دعوة الدول العربية للمشاركة في مشاريع البنى التحتية العملاقة ضمن المبادرة الصينية "الحزام والطريق" بوصفها إطاراً للتنمية العالمية من جهة، ودافعاً لتسريع التنمية الاقتصادية وتحديث البنى التحتية، وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية لهذه الدول.

– تخصيص عشرة آلاف منحة دراسية ومثلها كفرص تدريبية للطلاب والعمال من دول المنطقة.

هنا لا بد من الالتفات إلى معطى مستجد على الساحة الدولية، يضفي على منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة كهدف من أهداف السياسية الصينية الخارجية، وهو يتمثل في الهندسة المالية الجديدة الآخذة بالتشكل بعد عولمة العملة الصينية (اليوان– Yuan) وتبنيها من قبل صندوق النقد كعملة احتياط دولية. ولذلك فإن دول منطقة الشرق الأوسط مرشحة للعب دور أساسي في عملية تسعير سلع رئيسية متبادلة دولياً باليوان (خصوصاً النفط والغاز).

> بقيت الديبلوماسية الصينية حتى وقت قريب جداً تعاني من فراغ كبير حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط وتعقيداتها

وفي هذا الإطار باتت الصين تنظر إلى دول الخليج عموماً بوصفها مركزاً مالياً متقدماً كمنفذ نحو الساحل الإفريقي، حيث تملك الصين مصالح هائلة ومعقدة. وبالتالي فهذه المنطقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة بما لديها من سوق مالية متطورة نسبياً يمكن أن تشكل للصين قاعدة انطلاق في التوسع باستخدام اليوان كوسيلة لتسوية المدفوعات بين دول آسيوية وأفريقية.

رابعاً: تجنب المحاور والمناورة فوق التوازنات

نظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية نجد أن الصين كدولة نامية كبرى تتصرف ببراغماتية عالية لتعزيز حضورها في المنطقة. فهي تسعى لبناء علاقات ودية مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الكيان الصهيوني[8] في محاولة للعب دور الوسيط

7 – President Xi›s Speech at Arab League Headquarters, english.cntv.cn, Jan 22, 2016

8 – نذكر في هذا المجال أن ثاني أكبر شركة صينية في مجال القانون (ينغي –Yingke) أطلقت عملياتها في الكيان الصهيوني عبر الاندماج مع الشركة الإسرائيلية (Eyal Khayat Zolty) المتخصصة بتقديم الاستشارات القانونية للشركات التجارية، بما فيها شركات التكنولوجيا العالية Hi–Tech.

للحد من التوتر وإيجاد تسويات تضمن الاستقرار الضروري لنجاح التطبيق الفعلي لمبادرة «الحزام والطريق».. وعلى الرغم من المراحل المتقدمة نسبياً التي قطعتها الصين لتعزيز علاقاتها بالعالم العربي، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن هذه العلاقات عموماً ما زالت تتسم بمحدوديتها وضعفها.

تخصيص عشرة آلاف منحة دراسية ومثلها كفرص تدريبية للطلاب والعمال من دول المنطقة

وفي محاولة لطمأنة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول النافذة في المنطقة تحرص الصين على التأكيد دوماً أن اندفاعها في منطقة الشرق الأوسط ليس على حساب أية دولة أخرى. ولذلك فإن الحضور الديبلوماسي الصيني على أعلى المستويات الذي شهدته المنطقة منذ العام 2013 وحتى تاريخه يأتي في سياق ذو مستويين من التعاطي، أولهما تجنب الوقوع في أخطاء فادحة قد تتسبب ليس فقط في استفزاز الحضور الأميركي وحسب، بل ربما أيضاً بالتورط في الصراع الأميركي– الروسي المكشوف الجاري حالياً. وثانيهما التأكيد على أهمية المنطقة في الحسابات الجديدة للقيادة الصينية وعدم وجود نية بالتهاون أو التراجع في هذا الموضوع.

فالصين تعلم جيداً أن خطوط إمدادها بالنفط الحيوي لاقتصادها من منطقة الشرق الأوسط تقع بالإجمال تحت نظر وتأثير الأسطول الأميركي المنتشر في المحيط الهندي وبحر العرب. ولكنها لا تستطيع أيضاً التراجع للاعتبارات المشار إليها أعلاه. وقد بلغ الاهتمام الصيني بالمنطقة ذروته مع زيارة الرئيس شي جينغ بينغ لكل من السعودية وإيران ومصر في كانون الثاني 2016. حيث تصدّر موضوع الطاقة الاتفاقيات الضخمة التي جرى توقيعها على هامش الزيارة.

ففي السعودية أشرف الرئيس الصيني على افتتاح مصفاة النفط في مدينة ينبع الصناعية على البحر الأحمر. وهذه المصفاة هي مشروع مشترك صيني- سعودي تصل قيمته إلى 10 مليارات دولار. كذلك جرى توقيع اتفاقية بقيمة مليار ونصف المليار دولار بين عملاقي النفط السعودي أأرامكو– Aramco) والصيني (سينوبك– Sino-pec). بالإضافة إلى الاتفاق على إنجاز صفقة التجارة الحرة الشاملة بين دول مجلس التعاون والصين في غضون العام 2016. كما وقعت اتفاقية للتعاون في مجال مساعدة السعودية لإقامة 16 مفاعلاً نووياً يعمل بالغاز المبّرد عالي الحرارة في غضون العام 2032. ويذكر أن السعودية تعتبر المصدر الرئيسي للنفط الخام الذي تستورده الصين (٪16 من واردات الصين النفطية).

وفي إيران جرى توقيع 17 اتفاقية تغطي قطاعات الطاقة والتجارة والصناعة والبيئة والتكنولوجيا وغيرها ويطمح الطرفان من خلالها إلى زيادة حجم التجارة بينهما إلى 600 مليار دولار خلال العقد القادم. ومن هذه الاتفاقيات تمويل مشروع خط القطار السريع طهران- مشهد بطول 900 كلم والذي ربما يصبح جزءاً رئيسياً من خط القطار السريع لربط العاصمة الإيرانية بمدينة أورومكي (Urumqi) عاصمة مقاطعة تشينجيانغ الصينية، المقترح ضمن إطار شبكة مواصلات مبادرة "الحزام والطريق". ومن أبرز هذه الاتفاقيات أيضاً مشروع لإقامة منشأتين للطاقة النووية بقيمة 10 مليارات

دولار قرب ميناء جابهار الإيراني المطل على خليج عمان. ومشاريع أخرى في مجال الطاقة، منها إقامة عدة معامل بقوة 100 ميغاوات لإنتاج الطاقة وتحديث مفاعل آراك وأبحاث طاقة نووية أخرى.. والجدير ذكره أيضاً أن الصين بقيت تتصدر قائمة مشتري النفط الإيراني (جوالي 40٪ من صادرات إيران النفطية) رغم العقوبات الغربية التي كانت مفروضة عليها، بحيث كان يتم تسديد ثمن هذا النفط عينياً، عبر تطوير مشاريع الطاقة الإيرانية من قبل الصين.

أما في مصر فقد تم توقيع 21 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 15 مليار دولار في مجالات الطاقة والنقل والبنى التحتية، ومنها توقيع اتفاقية قرض صيني بقيمة مليار دولار للبنك المركزي، وآخر بقيمة 800 مليون دولار لكل من بنك مصر والبنك الوطني المصري المملوكين للدولة. بالإضافة إلى اتفاقيات لتمويل مشاريع الكهرباء والنقل الجوي والبنى التحتية للعاصمة الإدارية الجديدة لمصر. والجدير ذكره أن زيارة الرئيس الصيني لمصر جاءت بعد أشهر قليلة من إعلان اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في المنطقة قبالة السواحل المصرية.

خاتمة

تُظهر الصين جملة محاولات للانتقال من مقاربتها التقليدية المتجاهلة لتحولات النظام الإقليمي في غرب آسيا والعالم العربي، إلى مقاربة أكثر حيوية بهدف المساهمة في صياغة شكل المرحلة المقبلة. يظهر ذلك في تطور الموقف الصيني من الحرب السورية والحديث عن المساهمة في إعادة الإعمار والتدريب والدعم الاقتصادي والإغاثي، وكذلك تدريبات رمزية مشتركة مع السعودية بخصوص مكافحة الإرهاب.

إلا أن التحول المحدود في المقاربة الصينية يبدو إكراهياً، بمعنى أن الصين تُقبل عليه مكرهة وليس من باب الرغبة أو النضج، ويُستدل على ذلك ببطء هذا التحول وحذره الشديد. ترغب الصين أن تكون المنطقة مساحة استنزاف وإشغال للولايات المتحدة لا سيما عبر التنافس مع إيران وروسيا، إلا أن للصين مصالح جوهرية في الاستقرار الإقليمي. وتتركز سياسات الصين الإقليمية في دعم لعبة التوازنات الإقليمية بوجه الولايات المتحدة، مع مزيد من الجرأة، واستكشاف فرص منخفضة الكلفة لتطوير نفوذها الإقليمي، والدعوة إلى بناء الاستقرار وتجنب العنف، والتشبيك الاقتصادي مع دول المنطقة، ورفض الانزلاق إلى لعبة المحاور بين القوى الإقليمية.

للصين رغبة ومصلحة بقيام نظام إقليمي مستقر ومتوازن يتطلع لتنويع الخيارات بين الغرب وآسيا، كونه نظاماً يضمن خطوط الطاقة وينعش الأسواق ويسهّل المرور نحو أوروبا وأفريقيا. إلا أن الصين ما زالت تفتقد إلى الرغبة والإمكانات والإرادة الكافية للمساهمة في هذا المشروع، ولكنها قد تجد نفسها مضطرة إلى تسريع وتعميق نفوذها الإقليمي في هذا الاتجاه تحت وطأة الضغوط المتزايدة عليها إما بفعل الفوضى والإرهاب المنبعث من المنطقة أو بفعل السياسات العدائية الأميركية المتزايدة ضمن مجالها الحيوي في بحر الصين الجنوبي أو في إطار «الحرب الاقتصادية» التي يمكن أن يؤجهها الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب.